

الأوان

من أجل ثقافة عقلانية علمانية تنويرية

عقبات أمام الديمقراطية ومسيرة الإصلاح العربية
محمد ناجي عمايرة

تاريخ النشر: 05-06-2008

أشرنا إلى بعض العقبات التي تواجه حركة الإصلاح والديموقراطية في الوطن العربي، في مقال سابق. وقلنا إن منها قوى الشدّ العكسي من جهة والتحديات الأمنية من جهة أخرى.

وناقشنا باختصار المعوقات التي تشكلها قوى الشدّ العكسي، واليوم نتطرق إلى مخاطر التحديات الأمنية الخارجية والاقليمية.

وأهم هذه المخاطر الأمنية: الارهاب الدولي والتوترات الاقليمية وتفشي الممارسات الفئوية والطائفية ووجود السلاح بأيدي ميلشيات حزبية او جهوية او طائفية التوجه، تعمل مع قوى اقليمية وخارجية لتقويض النظم السياسية او تفجيرها من الداخل او إثارة النعرات الدينية والطائفية، وتسييس الدين من اجل اغراض خاصة، وتوظيفه ليكون وسيلة ضغط سياسية.

وفي الوقت الذي تتزايد فيه تأثيرات هذه القوى، فإن انظمة سياسية تتوقف عند مخاطرها باعتبارها ذريعة مواتية او مسوِّغا لتشديد الحدّ من الديمقراطية او تقليص مساحة الحريات العامة او تخفيض وتيرة التنمية السياسية والاقتصادية او المزيد من انتهاك حقوق الانسان.

وهذا مؤشر خطير على مدى جدية الطرح الديمقراطي او الإصلاح السياسي، مع أننا لا نعتمد هنا على النوايا بقدر ما نحاكم الممارسات والتطبيق الواقعي.

ومن هنا يأتي تشديد القوانين والتشريعات المتصلة بالحريات العامة وقوانين العقوبات والاحزاب السياسية والتجمعات وتوظيفها لخدمة تلك التوجهات بدلا من جعلها وسيلة تحسين للعمل الديمقراطي، وإشاعة اجواء الانفتاح والتسامح وتيسير التعددية السياسية والاجتماعية والدينية والفكرية على حد سواء.

واذا كنا نشير إلى المخاطر الأمنية فنحن لا نتوقف عند هذا الجانب اذ أن فهمنا للأمن الوطني او القومي (على اتساعه) يشمل أمن الوطن والمواطن السياسي والاجتماعي وهذا يغطي الأمن الغذائي والوظيفي والصحي والحياتي بالكامل، ومن هنا تبدو رقعة الأمن اوسع بكثير مما يظن بعض السياسيين، او اشمل من تلك النظرة الضيقة التي تلخص المسألة في أمن النظام وحمائته ومواجهة خصومه وكسر تحدياتهم، لأن الهدف هو إقامة دولة القانون والمؤسسات.

ويبقى أن نؤكد، هنا أن هذه التحديات مجتمعة سواء من قوى الشدّ العكسي، او من القوى الشمولية النظرية، او من قوى التطرف والارهاب، لا يمكن ان تواجه بالنكوص عن الديمقراطية او التراجع عن المسار التعددي او عن المشاركة الشعبية او تقليص هامش الحرية التي نصرّ على ربطها بالمسؤولية المجتمعية، بل ان علاجها - مجتمعة - هو في المزيد من الديمقراطية شريطة ان يدرك أعداء هذه الديمقراطية أنها ذات أسنان حادة يمكن لها ان تحمي بها نفسها من

طغيان الأحادية او مخاطر الفوضى، او شرنقات الشمولية.. ولكل ذلك تفاصيله التي تستدعيها الدراسات العلمية وتوفرها البحوث الجادة.

عن جريدة الرأي الأردنية 2008/6/5

<http://www.alawan.info>